## الديموغرافيا و«الاخوان» مازالا يؤجلان حسم الاصلاح السياسي:

# الاردن: اول استجواب برلماني لرئيس الوزراء

عمان ـ «القدس العربي»

ـ بسام البدارين:

اتجه عضو البرلمان الاردني اليساري المخضرم بسام حدادين مؤخرا نحو سابقة غير مالوفة عندما تقدم باول استجواب سياسي ودستوري لرئيس الوزراء معروف البخيت وهو الاستجواب الاول من نوعه ليس فقط في الدورة الحالية للبرلمان لكن الاهم ان عنوان الاستجواب يتعلق بالملف العالق والمسكوت عنه وهو ملف الاصلاح السياسي وبشكل اكثر تحديدا قانون الانتخابات.

ولم يصدر عن الحكومة حتى الان اي ت عليق حول اول استجواب دستوري يطال رئيسي لحكومة لكن الرئيس الدكتور معروف البخيت وهو صحب رؤية استرتجية للاحداث يتعامل حتى الان بمرونة مع الاستجواب علما بان المقربين منه يتحدثون عن دوافع مصلحية وانتخابية وراء الاستجواب الفردي للنائب حدادين الذي يعتبر من ابرز لاعبي البرلمان منذ عام ,1989 ويمكن القول ان عنوان الاستجواب اكثر اهمية من الاستجواب نفسه فملف الانتخاب او الاصلاح الانتخابي لا يفضل احدا في عمان التحدث عنه بسبب ما ينتج عنه من تعقيدات وقراءات وفي اغلب الاحيان اتهامات لها علاقة مباشرة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي. ورغم ان دوافع التوقيت لم تظهر بعد الا ان حدادين وفي اول تعليق له على الامر اعتبر استجوابه جرس انذار للطبقة السياسية لكي تتعامل بشفافية مع البرلمان ومع القوي السياسية في البلاد، مشيرا لان هذه الشفافية ليست منة من احد في الحكومة انما حق للمواطن والبرلمان.

وضمنيا يطالب حدادين باجندة سياسية محددة ومعلنة وواضحة وفي رأس اهتماماتها ملف الانتخاب الذي يقول بانه ينبغي ان لا يبقى معلقا كما يحصل الآن، وبالتالي يطالب الاتسجواب بتحديد موعد الانتخابات العامة ويساءل الحكومة عن سر عدم التزامها بتقديم قانون جديد للانتخابات، خصوصا وان البيان الوزاري لحكومة البخيت تضمن مثل هذا الالتزام.

وسلطت الاضواء على هذا الاستجواب بعد ايام قليلة من تأكيد الرئيس البخيت ضمنيا بان حكومته ستدير ملف الانتخابات البلدية في الصيف المقبل معلنا بان اعلان موعد الانتخابات العامة ووفقا للدستور من صلاحيات الملك وبالتالي تقصد البخيت بوضوح تجنب الاشتباك مع قصة الانتخاب المعلقة والمعقدة مما يوحي بان مرجعيات الدولة لم تحسم بعد هذا الامر علما بان خطابات سابقة كانت قد تحدثت عن اجراء الانتخابات العامة البرلمانية في وقتها الدستوري من العام 2007 وهو نهاية الصيف الحالي. وحسب السياق الحكومي والتسريبات من الارجح ان تجري الانتخابات البلدية لهذا العام مقابل عدم وجود حسم نهائي بخصوص الانتخابات نظرا للتعقيدات الاقليمية المحيطة في المنطقة والتي قد تدفع باتجاه تاجيل الانتخابات كاستحقاق دستوري علما بان نوايا السلطة تتجه نحو تغيير قواعد لعبة الانتخاب عبر تغيير قانون الصوت الواحد الشهير الذي يحجم الاسلاميين ولا يعكس في الواقع والنتائج تمثيلا لعمق المجتمع الاردني كما يساهم في تقليص حضور الزعامات المسيسة داخل قبة البرلمان.

ويتردد بقوة هذه الايام ان الدولة الاردنية ازاء خيارين يقضي الاول بتاجيل الانتخابات العامة وتمديد ولاية البرلمان الحالي رغم الملاحظات النقدية شعبيا وملكيا على اداء مجلس النواب وهو خيار يدفع باتجاهه كبار اركان سلطة التشريع و على رأسهم رئيس مجلس النواب عبد الهادي المجالي ورئيس مجلس الاعيان زيد الرفاعي.

والخيار الثاني يقضي بانتهاء ولاية البرلمان الحالي وتاجيل الانتخابات مع تشكيل حكومة جديدة تعمل بدون ضغط برلماني الي ان يحسم مطبخ الدولة الاساسي كل القضايا التي تتسبب تأخير حسم ملف الانتخابات بما في ذلك قضايا من طراز مستقبل مسيرة التسوية في فلسطين والعامل الديموغرافيا داخل الاردن ومسالة الاسلام السياسي بعنوان جماعة الاخوان المسلمين ونفوذها.

وليس سرا هنا ان بعض اوساط القرار لا تتحمس لقانون انتخاب عصري قد ينتج عنه قراءات سياسية لها علاقة بمستوي التمثيل الفلسطيني في الديموغرافيا الاردنية، وليس سرا بالمقابل ان نفس الاوساط تقلق من سيطرة الاسلاميين على البرلمان المقبل اذا ما نظمت الانتخابات في التوقيت الاقليمي الحالي خصوصا وان الجناح المناهض للحكومة في التيار الاخواني استعد جيدا ومبكرا للانتخابات عبر قائة طويلة من المرشحين الجدد والمفترضين ستكون مفاجئة بحد ذاتها اذا ما جازفت السلطة وقررت المضي قدما باتجاه الاستحقاق الانتخابي. وبطبيعة الحال ثمة دوما خيارات ثالثة ورابعة تقفز في اوساط النخبة بين الحين والاخر لكن العنوان الاوضح للجدل هو عدم وجود حسم نهائي حتى الان بخصوص عقد الانتخابات في وقتها او بخصوص تمديد ولاية البرلمان الحالي.

والنائب حدادين كسياسي مخضرم يعرف تماما كل هذه التعقيدات الا انه على الاغلب قرر خوض الاستجواب كبالون اختبار يمكن ان يعزز النقاش ويحسم الكثير من المسائل العالقة.

ولم تقتصر تقلبات الاسبوع الاخير في الجبهة الحكومية على استجواب حدادين بل ظهر الي العلن تقرير تقرير جديد للجنة تحقيق وزارية شكلها البخيت للبحث في جوانب التقصير خلال عاصفة ثلجية اجتاحت البلاد مؤخرا وخلفت وراءها العشرات من الاسئلة السياسية والادائية التي تمس الحكومة.

وبعد الانتهاء من عملها التحقيقي تقدمت اللجنة بخلاصة مثيرة تعترف فيها بحصول تقصير وضعف في بعض جوانب ادارة الازمة وبوجود اجهزة لم تكن مستعدة بشكل كامل خلال عاصفة الثلج وحسب المعطيات التي تقدم بها الوزير محمد ذنيبات عضو اللجنة فان الحكومة قررت محاسبة كل من له علاقة بالتقصير لكنها منجت شهادة براءة لدائرة الارصاد الجوية التي فشلت في التنبؤ بحجم العاصفة الثلجية والاهم كما لاحظ الوسط الصحافي الاردني ان اللجنة اعترفت بوجود تقصير لكنها احجمت عن ذكر اسماء المسؤولين المقصرين وتحديد هوياتهم.

# الأردن: خمسة رجال شرطة ينهالون بالضرب على صحافي يعمل مع «الرأي» والأخوان المسلمون يستقيلون جماعيا من هيئة لهم تسيطر عليها الحكومة

عمان ـ «القدس العربي»:

إستنكر نقيب الصحافيين الأردنيين طارق المومني أمس الإعتداء على احد الصحافيين من أعضاء النقابة من قبل خمسة أفراد في جهاز الشرطة غربي العاصمة عمان، وقالت مصادر صحافية ان الصحافي خالد الخواجا الذي يعمل في صحيفة «الرأي» أبرز اليوميات في البلاد تعرض لإعتداء بالضرب من قبل خمسة رجال شرطة قرب مخيم البقعة، حيث يقيم مما تسبب بدخوله إلى المستشفى مصابا ببعض الجروح.

ولم يصدر اي تعليق رسمي من إدارة الأمن العام على حادث الإعتداء الثاني على رجال الصحافة خلال عملهم، لكن نقيب الصحافيين أدان الإعتداء. وقال: ان هذا العمل يتنافى مع كل مبادىء حقوق الانسان والتوجهات الاصلاحية للدولة الاردنية ويعد انتهاكا صارخا لحرية الاعلام والصحافة.

ونوه: «مثلما نحترم دور وواجبات الامن العام فان على الشرطة ان تحترم الصحافيين وتسهل من مهامهم، مستهجنا هذا الاعتداء الاثم على الزميل الخواجا».

وكانت النقابة قد إتفقت مع الأمن العام على تفهم متطلبات العلم الصحافي خلال التغطيات الصحافية، فيما قالت وكالة «عمون» للأنباء ان رجال الشرطة تصيدوا مسبقا للصحافي الخواجا قبل ضربه، مشيرة لإن الإعتداء حصل على الصحافي خلال تأدية عمله.

وكانت قد تكاثرت على نحو مقلق حوادث الإعتداء على الصحافيين في الأردن في الأونة الأخيرة، حيث قام ثلاثة نواب الشهر الماضي بضرب صحافيين ومصادرة كاميراتهم، كما قامت دوريات الشرطة بحجز مندوبين صحافيين خلال تغطية مطاردة مطلوبين من تنظيم القاعدة.

ومن جهة أخرى أعلنت جماعة الأخوان المسلمين إستقالة جماعية لهيئتها الإدارية في أهم مؤسساتها إحتجاجا على المماطلة الحكومية في التحقيق بشأن مخالفات مفترضة داخل هذه الهيئة.

وتعتبر جمعية المركز بمثابة العصب الحيوي لشبكة النفوذ الخيري لجماعة الأخوان المسلمين وسيطرت عليها منذ اشهر لجنة عينتها الحكومة بقرار قضائي بدعوى وجود فساد لابد من التحقيق به، لكن الهيئة الأصيلة التي تدير الجمعية وتتألف من نخبة من قادة الأخوان اعلنت أمس إستقالتها في تحرك ضاغط على الحكومة.

وجاء في كتاب استقالة الهيئة المنتخبة بتاريخ 2005/11/26م كما نشر على موقع جماعة الاخوان المسلمين امس: «أننا تطوعنا ومن منطلق حبنا للخير وخدمةً لديننا وشعبنا ووطنا لإدارة هذه الجمعية الرائدة والتي تقوم بخدمات جليلة يشهد لها القريب والبعيد».. «وكنا متعاونين لأقسى الدرجات مع وزارة التنمية الاجتماعية وهيئاتها المختلفة».

وبسبب من «إطالة» مدة كف يد الهيئة الإدارية المنتخبة عن العمل، رأى الاعضاء المستقيلون أن «من واجبنا أن نقدم استقالتنا الجماعية لفسح المجال للوزارة للتقيد بقانون الجمعيات الخيرية».

وطالب الأعضاء المستقيلون الوزارة بدعوة الهيئة العامة للجمعية ومن خلال لجنة الإدارة المؤقتة لانتخاب هيئة إدارية منتخبة جديدة، وتابعوا «نأمل من الوزير الحفاظ على هذه الجمعية لما تقدمه من خيرٍ للوطن والشعب».

# أحزاب المعارضة تطالب بالغاء الحبس في قانون المطبوعات

عمان ـ القدس العربي

دعت احزاب المعارضة الاردنية مجلس النواب الى تعديل مشروع قانون المطبوعات والنشر والغاء عقوبتي الحبس والتوقيف في قضايا المطبوعات.

وطالبت الأحزاب ايضا برفض مشروع قانون البلديات لانه يمنح رئيس البلدية صلاحيات واسعة على حساب المجلس البلدي.

وشددت لجنة التنسيق العليا لاحزاب المعارضة الاردنية في تصريح للناطق الرسمي باسمها تيسير الحمصي على ضرورة ان يتضمن قانون البلديات النص على انتخاب رئيس المجلس البلدي وكافة اعضاء المجلس انتخابا مباشرا من الشعب وعلى ضرورة منح المجلس استقلالا اداريا وماليا.

واكدت احزاب المعارضة التي كانت التقت في اجتماعها الاثنين الماضي نقيب الصحافيين طارق المومني على ضرورة الغاء النص الخاص بعقوبتي التوقيف والحبس بحق الصحافي، حيث ان مشروع القانون المطروح لم يلغ مبدأ الحبس.

كما طالبت بالغاء النص الخاص بالغرامات المالية والتي جاءت مضاعفة ما سيحد من امكانية الصحافي في اداء عمله كما طالب مجلس النواب باقرار مشروع قانون ضمان حق الحصول على المعلومات.

ومن جانب اخر جددت المعارضة مطالبتها الحكومة الاردنية بضرورة العمل على محاربة مشكلتي الفقر والبطالة ومحاربة الفساد وحث الحكومة على عدم رفع اسعار اي سلع او خدمات.

وفي الجانب السياسي الخارجي اعربت تنسيقية المعارضة عن بالغ اسفها وتأثيرها للاقتتال الفلسطيني مطالبة كافة الاطراف الفلسطينية التحلي بضبط النفس وتوجيه كل البنادق نحو العدو الصهيوني لتحرير الارض واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

ودانت المعارضة دعوة بعض المسؤولين العراقيين الى تقسية العراق عبر الحل الفدرالي اولا.

ودعت للحفاظ على عروبة العراق ووحدته ارضا وشعبا.

ودانت ايضا ما اعتبرتها محاول افشال عملية تعبير الشعب اللبناني عن ارادته ورايه من خلال الاعتداءات المسلحة على المعتصمين في بيروت، مؤكدة دعمها للمقاومة العراقية.

## مكتشف الفياغرا يغير موقفه من الشيعة.. والشيخ المنجي يؤكد تحريم الرسول زواج المتعة.. ومهاجمة جشع الأطباء.. وانتقاد شركات الموبايل

# «الاخوان» يؤكدون حرصهم على أقباط الداخل لا الخارج.. خلافات داخل الحزب الناصري.. وهجمات ضد مبارك ودفاع عنه

القاهرة ـ «القدس العربي»

ـ من حسنين كروم:

كانت الأخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة أمس الأربعاء عن استقبال الرئيس مبارك، الرئيس الفلسطيني محمود عباس، ونجاح وساطة الوفد الأمني المصري في التوصل لاتفاق لإنهاء العنف بين حركتي فتح وحماس، واجتماعات وزراء الداخلية العرب في تونس واعلان وزير البترول سامح فهمي عن اكتشاف حقل جديد للغاز في مياه البحر الأبيض المتوسط، ومناقشات مجلس الشعب لبيان الحكومة، ومطالبة نقابة الصحافيين بالتحقيق في قيام أنصار عضو المجلس عماد الجلدة بالاعتداء على الصحافيين اثناء تغطيتهم لوقائع محاكمته، واخلاء النيابة سبيل لاعبي كرة القدم التونسيين بنادي الزمالك يامن بن ذكري وسامر العابدي بكفالة ألفي جنيه لكل منهما وتقديمهما لمحاكمة عاجلة، لاعتدائهما على أمين شرطة ونفي فتحي سعد محافظ الجيزة وجود إصابة بين الناس بأنفلونزا الطيور، واستمرار الشرطة بالبحث عن سفاح المعادي، واحتجاز أحمد السيد شحاتة بائع الخضراوات الذي حاول اقتحام شقة الفنانة بوسي ليعرض عليها الزواج منه، وتصريحات وزير التضامن الاجتماعي، التي أشار فيها لإمكانية حل نادي القضاة لأنه سجل لدى الوزارة كجمعية، ولا يحق له تغيير النشاط والعمل السياسي. وإلى جزء ضئيل للغاية مما لدينا نعرضه اليوم:

### معارك وردود

ونبدأ بالمعارك والردود، وأولها من نصيب جحا بـ«الأحرار» الذي قال يوم الاثنين في بروازه اليومي: «تم إحالة طلعت السادات إلى لجنة القيم بمجلس الشعب لتوقيع العقوبة البرلمانية ضده بعد الحكم بسجنه ونتوقع قريبا إحالة أوراق طلعت إلى مجلس الأمن».

وأما المعركة الثانية فقد شنها في «صوت الأمة» محمد سعد خطاب ضد الدكتور زكريا عزمي عضو مجلس الشعب وأمين الشؤون الإدارية والمالية بالحزب الوطني الحاكم، ورئيس ديوان رئيس الجمهورية إذ قال سعد عنه:

«وبنظرة سريعة وبالمقارنة لما حدث هناك وما يدور حولنا سنجد أن أهم شخص طوال الخمسة والعشرين عاما الماضية تأثيرا في اتخاذ القرار وبجانب رئيس الدولة لا يتركه إلا وقت الذهاب إلى فراشه، إنه الدكتور زكريا عزمي رئيس الديوان الذي يصطف أمامه الوزراء في طابول التمام وتحية العلم قبل زيارة الرئيس الى أي موقع وكأنهم تلاميذ في طابول الصباح والويل كل الويل للسادة الوزراء إذا كان مزاج سيادته غير رائق، الرجل قام بتفريغ الديوان الرئاسي من كل كوادره القديمة لينفرد وحده بالرئيس وهو يجيد تمثيل الأدوار الموكلة إليه، فهو نهارا يقف برلمانيا شامخا يصيح بأعلى صوته أن الفساد في المحليات وصل للركب والعبارة، أصبحت هي القول الفصل في الإشارة للفساد في أي موقع، وسيادته يقف تحت قبة البرلمان ممثلا عن الحزب الوطني الذي يشغل أعضاءه والذي يشارك سيادته في تعيينهم بكل وظائف ومناصب ومقاعد المحليات الهامة التي منهجها الرشوة ودستورها الفساد. إن عراب الحزب الوطني والنظام يهاجم الفساد، منتهى الشفافية؟

زكريا عزمي هو الذي يهاجم الفساد نهارا تحت قبة البرلمان والليل يقضيه ساهرا مع صديقه الصدوق ممدوح إسماعيل صاحب عبارات الموت وقرصان البحر الأحمر فالرجل يساعد أبناء وطنه على دخول الجنة يوم القيامة فهو يقوم بمهمة إغراقهم بمجرد إنهائهم مناسك العمرة والحج وحيث يكون الحاج أو المعتمر عائدا من المناسك خاليا من الذنوب كما ولدته أمه».

والمعركة الأخرى من نصيب زميلنا وصديقنا وعضو مجلس الشعب ووكيل مؤسسي حزب حركة الكرامة، حمدين صباحي، وكانت في جريدة «الكرامة» عن مقتل الشاب أحمد حمدان بأيدي قوات الشرطة، فقال: «حيث قامت الشرطة بالاعتداء على أهالي كفر تركي، الذين تجمهروا للاحتجاج على نصب برج تقوية لإرسال شبكة التليفون خوفا من الآثار الصحية الضارة بهم وبأولادهم، إن وقفة أهالي كفر تركي تعني أن المصري قرر أن يكون مواطنا لا مجرد واحد من الرعية، هكذا خرج المواطنون الأحرار في هذه القرية من صعيد مصر، ليدافعوا عن حقهم ضد مخاطر شركات المحمول، هل كان في هذا التحرك السلمي العفوي جريمة تستحق أن تطلق الشرطة الرصاص الحي بسببها على اهالي القرية الآمنة!!

لقد وقعت الواقعة وسقط الفتى الطيب أحمد حمدان ابن التسعة عشر ربيعا شهيدا برصاص الشرطة!

إنها جريمة تستحق عقابا اجتماعيا عاما وليس مجرد عقاب القانون الرادع لهؤلاء القتلة الذين يهدرون دماء المصريين الأبرياء باسم حماية النظام العام!

لماذا هذه الغيرة «القاتلة» من الشرطة على شركات المحمول وأبراجها ومصالحها وتوسع شبكاتها؟! ولماذا هذه الشركات بالذات تتحرك من أجل حماية أعمالها عربات مصفحة وقوات أمن مركزي وقنابل ورصاص حي؟!

الشرطة في خدمة الشعب، أم الشرطة تقتل الشعب في خدمة شركات المحمول؟!

دم الشهيد أحمد حمدان في رقبة المجتمع كله، حتى تتم محاكمة عادلة، أما شركات المحمول التي تعيث في مصر فسادا وتشتري الذمم وتقدم الإغراءات والخطوط والموبايلات وعشرات الآلاف بل مئات الآلاف لتفرض على الناس إقامة أبراجها ونشر أمراضها، لتجني الأرباح وتترك الشعب للمرض والوساوس والمخاوف».

وإلى معركة أخرى لزميلنا وصديقنا مدحت البسيوني مدير تحرير جريدة «المسائية» يوم الثلاثاء وكانت ضد أخطاء الأطباء وتدني المستوى، قال: «إن مهنة الطب في مصر وسمعته التي كانت تعلو الآفاق نجاحا وقدرة يجري حاليا اغتيالها تحت سمع وبصر نقابة الأطباء التي أصبحت عاجزة ومشلولة عن القيام بدورها في حماية المهنة، هؤلاء الأساتذة، مشغولون في أعمالهم الخاصة، أو نسمي الأسماء بمسمياتها ونقول تجارتهم الخاصة أو «بيزنس» الطب «فهو يخرج من عيادته الخاصة سريعا الى المستشفيات الخاصة أيضا، فالجشع يطارده أينما ذهب، أصبح ماكينة لعد الفلوس، نسي واجبه المهني والأخلاقي في تدريب تلاميذه كما فعل أسلافه من قبل معه.

لا أحد يراقب أو يحاسب، فهؤلاء الأساتذة، أباطرة فوق العملية، إنهم خبراء في تجارة الآلام، لو سألت أين إدارات المستشفيات في قضية التدريب؟ لن تصل إلى إجابة، فالمدير ينتمي إلى هذه الفئة، فكيف يصبح خصما وحكما؟!».

### معارك الإخوان

وإلى معارك الإخوان الدائرة بسببهم وما تبقى للدكتور عادل قاسم في ذمتنا رغم عدم رضاي عنه، ولكنها الموضوعية التي تجبرني على قبول ما لا أحب وأهوى، فقد قال عن حق المواطنة: «وتذكروا مثلا هنا ذلك الشاب النابغة «المسلم» الحاصل على الدكتوراة الذي انتحر لتخطيه في وظيفة ملحق تجاري لتفضيل الأقل منه كفاءة وتأهيلا من أبناء المسؤولين، وتذكروا في المقابل تلك اللحظات التاريخية الرائعة التي واكبت إعادة بناء قوتنا المسلحة بحرب الاستنزاف ـ وفق معيار الإخلاص والجدية والكفاءة المطلقة ـ والتي وصل في ظلها بكل عظيم كفؤاد عزيز غالي لقيادة الجيش الثاني الميداني والذي خاض بمصر حرب رمضان، إذن يجب أن نفرق جوهريا والحديث للأشقاء الأقباط ـ بين تمييز وتعصب للإسلام، وبين آخر «الملة الفساد» «أيا كانت الأديان» وهو ما برع فيه النظام أو العصابة الحاكمة بامتياز والذي يجري استخدام الأقباط فيه فقط كنوع من الديكور وللعالم الخارجي قبل الداخلي».

من هنا فإذا كنا ضد موقف الإخوان بشأن قضية الأقباط وعدم وضوحهم بقدر كاف وقاطع بشأنه، فإننا «وبدرجة أكبر» ضد النظام القائم المتعصب ضد المسلمين والمسيحيين المتعصب ضد مصر، وشعبها!

ونصل لأهم النقاط التي يتميز فيها النظام والأسرة الحاكمة ـ وبشكل ساحق ـ ويستوجب بالتالي الحفاظ عليه والتحالف معه ضد الإخوان، ألا وهو «الفساد أنعم وأكرم». ونبدأ على الفور من أعلى:

1 ـ فإذا كان المحرر القضائي «الملاكي إياه» كشف لنا عن الإمبراطورية الاقتصادية للإخوان ومصادرها، وما يختص منها بالاشتراكات الإجبارية المفروضة على الجميع فليته أيضا يحيطنا علما بثروات جمال مبارك وشقيقه وكم بلغت؟! ومن أين؟! وكيف حصلا عليها؟! وهل تفوق بالفعل مجموع ما سرقه منا الاحتلال البريطاني على مدى 80 سنة؟! وهل أنهما تورطا في الاتجار بديون مصر؟! و.. و.. و..

2 ـ وهل يمكن أن نسأل بشأن الأصهار أيضا والذين لم يكونوا بأكثر من موظفين قبل تولي مبارك الحكم، فتحولوا بعدها لأباطرة وحيتان، وكذلك أصدقاء البيه الصغير «وشركاه»، وبالأخص «طبال الدرامز» الذي بدأ حياته بالنقوط فهبطت عليه المليارات والمناصب والأهم منها محبة ودلع «أنكل»؟!

3 ـ وهل يمكن أن نسأل كذلك صاحب مقولة «الفساد للركب»، لماذا لم ينظر لأعلى هذه الركب كي يكشف لنا ويفضح «العورة الكبيرة»؟!

4 ـ وهل يمكن أن نسأل عن «سر» اختيار وتمسك وارتباط مبارك وأسرته برموز الفساد من يوسف والي، لجرم العبارات، لأباطرة الصحافة التي نهبوها.!».

لا، لا، هذا كلام لم يعجب زميلنا بجريدة «وطني» سامح فوزي ـ قبطي ـ فقال يوم الثلاثاء في مقال له بجريدة «روزاليوسف»: «النص على مبادىء الشريعة الإسلامية هي «المصدر الرئيسي للتشريع» يثير التباسات معقدة رغم عدم وجود دراسات قانونية مستفيضة حول تأثير هذه المادة على المراكز القانونية للمواطنين من غير المسلمين ـ ما المقصود بالمصدر «الرئيسي» هل يعني المصدر «الوحيد» أو يعني المصدر «الأساسي» أم يعني المصدر «الأول» وهل هذا النص لا يمنع اللجوء الى مصادر أخرى للتشريع وإن كان الحال كذلك فلماذا لا ينص على ذلك صراحة مثلما تفعل دساتير دولة إسلامية وانتخبت للموقع، وليس من حق أحد أن يقف ضد إرادة المؤتمر حتى لو كان رئيس الحزب، الذي كل ما يملكه هو دعوة المؤتمر للانعقاد مرة ثانية، وإذا لم يدعه خلال شهر سوف نتحرك وندعو له بعد جمع التوقيعات اللازمة. وحول اتهامه بالسعي الى الصدام داخل الحزب أكد عاشور أنه لا يريد الصدام أو أن تصل الأمور بالحزب إلى الاختناق، أو الدخول في دوامة لجنة الأحزاب وهو ما يسعى إليه بعض العناصر داخل الحزب، لكن هناك اتهاما لك بأنك تخليت عن الحزب وتركته، فلماذا تعود الآن؟

يرد عاشور: الحزب الناصري بيت لكل الناصريين وأنا أسعى لإصلاحه وقد جمدت نشاطي في الحز عام 2001، بعد أن ترشحت نقيبا للمحامين، الآن الأحوال تغيرت، وأثبتت تجربتي مع النقابة أنني لا أعمال بشكل حزبي، وكان الهدف من تجميد نشاطي قبل انتخابات النقيب التأكيد على مبدأ الحياد، والتجربة أثبتت ذلك، وهذا يعطيني الحق في العودة مرة ثانية للحزب الناصري لأنني أريد أن أضيف إليه الكثير».

محل مفهوم أهل الذمة في الإسلام ونرى أن الجزية صارت نسقا تاريخيا وبالتالي فالمعايير التي يجب أن توضع على تولي الوظائف هي القدرة على التميز والكفاءة وليس العقيدة أو الدين أو المذهب أو الجنس ولا نستطيع أن ننسى أن هناك استبدادا وقمعا يمارسه النظام على الشعب المصري كله بمسلميه ومسيحييه. وإذا كانت ثمة كلمة تقال فنحن حريصون على دمج الاخوة المسيحيين في الحياة السياسية المصرية وعدم عزلهم وذلك من خلال المشاركة في انتخابات مؤسسات المجتمع المدني والاستفادة من طاقاتهم وامكاناتهم وقدراتهم في بناء المجتمع وفيما يعود عليه بالخير».

### معارك الأحزاب

وإلى معارك الأحزاب السياسية وأحوالها، والحديث الذي نشرته «الفجر» لصديقنا نقيب المحامين سامح عاشور وأجراه معه زميلنا عبدالحفيظ سعد، حول الأزمة الأخيرة في حزبنا العربي الديمقراطي الناصري، وإصراره على منصب النائب الأول لرئيس الحزب جاء في الحديث: «سامح عاشور نقيب المحامين وأحد الأطراف الرئيسية للصراع داخل الحزب الناصري، أكد أن الحزب الناصري ليس في أفضل أحواله وأن لديه رغبة وكثيرين في الحزب للتطوير.

أكد عاشور أنه لن يتراجع عن موقفه بخصوص خوض انتخابات نائب الرئيس في الحزب، وإذا لم يدع ضياء الدين داود المؤتمر العام للانعقاد خلال شهر فبراير فسوف نتصرف في الأمر، وندعو المؤتمر للانعقاد خلال شهر شباط (فبراير) فسوف نتصرف في الأمر، وندعو المؤتمر للانعقاد من خلال طلب ثلث أعضاء المؤتمر كما تحدد اللائحة مشيرا إلى أنه يمتلك توقيعات من أعضاء المؤتمر وتفويضا بالدعوة للانعقاد، اتهم عاشور أحمد حسن الأمين العام للحزب بأنه وراء تعطيل عقد المؤتمر العام، لأنه المستفيد من بقاء الأوضاع على ما هي عليه ولا يرغب في وجود قيادات أخرى ويسعى لتطفيش كوادر الحزب ويرفض منح فرص لوجود قيادات جديدة، وبرر تمسك ضياء الدين داود بأحمد حسن بأنه يرجع للعلاقة الانسانية بينهما، وحول اتهامه بالسعي لإقصاء القيادات الحزبية، نفى عاشور ذلك قائلا: على العكس أنا أسعى لإضافة وجذب قيادات ووجوه جديدة وليست لدي أي رغبة لتقلد منصب رئيس الحزب وكان بإمكاني أن أرشح نفسي على موقع الرئيس في مؤتمر 23 ديسمبر، لكن لا أريد المنصب ورأى أنه من الأفضل أن يستمر الحزب بقياداته الحالية.

قلنا لسامح عاشور إن رئيس الحزب ينفي إن تكون قد انتخبت نائبا لرئيس الحزب في المؤتمر العام، قال عاشور: لدينا اسطوانة «سي، دي» عليها وقائع المؤتمر وما تم به، قلنا له: لكن داود ينفي؟

قال: هذه وجهة نظره، لكن كيف يمكن تكذيب الصورة؟، وأضاف ان التغيير في الحزب لابد أن يتم سواء وافق داود أم لا، وهناك مؤسسات داخل الحزب هي التي تتخذ القرار وليس فردا والمؤتمر العام هو أعلى مؤسسات وسلطات الحزب وهو صاحب القرار لتعديل لوائح الحزب وانتخاب كوادره، والمؤتمر الأخير هو الذي استحدث منصب النائب الأول لرئيس الحزب، وانتخبت للموقع، وليس من حق أحد أن يقف ضد إرادة المؤتمر حتى لو كان رئيس الحزب، الذي كل ما يملكه هو دعوة المؤتمر للانعقاد مرة ثانية، وإذا لم يدعه خلال شهر سوف نتحرك وندعو له بعد جمع التوقيعات اللازمة. وحول اتهامه بالسعي الى الصدام داخل الحزب أكد عاشور أنه لا يريد الصدام أو أن تصل الأمور بالحزب إلى الاختناق، أو الدخول في دوامة لجنة الأحزاب وهو ما يسعى إليه بعض العناصر داخل الحزب، لكن هناك اتهاما لك بأنك تخليت عن الحزب وتركته، فلماذا تعود الآن؟

يرد عاشور: الحزب الناصري بيت لكل الناصريين وأنا أسعى لإصلاحه وقد جمدت نشاطي في الحز عام 2001، بعد أن ترشحت نقيبا للمحامين، الآن الأحوال تغيرت، وأثبتت تجربتي مع النقابة أنني لا أعمال بشكل حزبي، وكان الهدف من تجميد نشاطي قبل انتخابات النقيب التأكيد على مبدأ الحياد، والتجربة أثبتت ذلك، وهذا يعطيني الحق في العودة مرة ثانية للحزب الناصري لأنني أريد أن أضيف إليه الكثير».

### الرئيس مبارك

وإلى رئيسنا، بارك الله فيه ورعاه، وحماه، إلى آخر الدعاء المستجاب بإذنه تعالى رغم أنف الأديب والطبيب علاء الأسواني الذي عبر في «العربي» عن رأيه الشخصي بالقول: «لا يحتاج المصريون الى تعديلات الرئيس مبارك الدستورية، كل هذه المناقشات والندوات والمؤتمرات عبث في عبث، التعديل الوحيد الذي يحتاج اليه المصريون أن يترك الرئيس مبارك الحكم، أن يرحل عن السلطة فورا ويبعد ابنه جمال عن رئاسة الجمهورية، ما يتوق إليه المصريون فعلا أن تبدأ بلادهم عهدا من الديمقراطية الحقيقية، والرئيس مبارك أول من يعرف كيف يمكنه أن يتيح لمصر فرصة الديمقراطية، لكنه ببساطة لا يريد أن يتزحزح عن منصبه مادام فيه نفس يتردد كما قال بنفسه، ومن حوله بطانة من كبار المستفيدين يزينون له أن يدفع بابنه جمال الى الحكم من بعده، وهكذا سوف نورث من الأب الى الابن ثم الى الحفيد من بعده، وكأن مصر عزبة أو مزرعة دجاج وليست بلدا عريقا وكبيرا ناضل أبناؤه عشرات السنين وقدموا آلاف الشهداء من أجل الاستقلال والحرية، إن ما يسمى بالتعديلات الدستورية ليس إلا مسرحية سخيفة، تستهين بذكاء المصريين وتتعامل معهم وكأنهم بلهاء متخلفون، إن الحديث عن الإصلاح بدون تغيير هذا النظام، مجرد لغو فارغ لا يستحق حتى عناء الرد عليه».

ما هذه الادعاءات؟ الإصلاح بدأ يحقق نتائج على جميع المستويات، وخاصة الفلاحين، وهو ما أكده مشكورا يوم الاثنين في «المسائية» زميلنا صلاح عامر بقوله: وصدق فيما قال: «إن ما يصنعه الرئيس مبارك يؤكد مدى صبره وحبه لحل مشاكل الشباب وإيمانه بالديمقراطية هو أساس العدل والشورى بين شعبه وبينه لذلك كانت دعوته الصريحة لمسايرة أمور دولته العريقة بالحرية الكاملة كما انه تعهد أمام الجميع بالحفاظ على مكتسبات الفلاح وحقوقه وعدم المساس به نهائيا مهما تكن الظروف والأوضاع ومن خلال لقاءاته أكد على مساندة المزارعين في التمويل من خلال بنك التنمية والائتمان الزراعي لمساندتهم في استصلاح الأراضي الجديدة ومع مبارك تم تشجيع التعاونيات والشركات الخاصة لتقوم بدور وسيط بين المنتج والمستهلك والمصدر وتم تحرير أسعار مستلزمات الانتاج الزراعي وربطها بالأسعار العالمية وتم تطوير بنوك التنمية والائتمان الزراعي لتتحول من احتكار مستلزمات الانتاج الزراعي الى تمويل مشروعات زراعية لتتحول من احتكار مستلزمات الانتاج الزراعي الى تمويل مشروعات زراعية جديدة وتم تشجيع القطاع الخاص على استصلاح وتملك الأرض الجديدة وهذا ما تبناه مبارك برؤية جديدة ليكون القطاع الزراعي عنصرا مهما في مواجهة مشكلة البطالة».

هذا هو الكلام الجاد، وإلا فلا، أما الهزل وثقل الظل فلا مكان له عندنا، طبعا، وكيف نفسح مكانا لقول من لم أعد أعرفه، وهو سليمان الحكيم في بابه الأثقل ظلا بجريدة «الكرامة» ـ طق حنك:

×× طبيب ينسى فوطة في بطن سيدة أثناء الولادة.

ومبارك نسي كام فوطة في بطن الدستور.

×× أعمى يقود سيارة في أسبانيا

** فيه اللي بيقود بلد في حالها.

ولم تستح هذه الجريدة وتكتفي بذلك، وإنما نشرت رسما كاريكاتيريا بعنوان «الدم الملوث»، ومجموعة من المصريين يمثلون جميع الاتجاهات بملابس مرقعة يهتفون، بالروح بالدم نفديك يا مبارك.

بصراحة، لم يعد قلبي العليل يحتمل ثقل الظل هذا، ولكن شاء ربك الكريم أن ينعشه بتعليق «الأخبار» يوم الثلاثاء الذي قالت فيه عن حق وصدق: «الرئيس حسني مبارك منحاز دائما لعمال مصر وتوجيهاته الدائمة هي دعم حقوقهم ومكاسبهم وعدم تحميل العمال ومحدودي الدخل ثمن الإصلاح الاقتصادي، والحكومة لا تقبل أية مزايدة على عمال مصر في حالة بيع الشركات أو خصخصتها، ولا خروج للمعاش المبكر إذا طلب العامل ذلك، وأن عمليات التطوير والتحديث للشركات الخاسرة مستمرة حفاظا على ثروتنا القومية، وفي مؤتمر عمالي كبير لعمال مصنع الحديد والصلب بحلوان أول أمس تم بحث مشاكل تلك القلعة الصناعية الضخمة وحضره د. محمود محيي الدين وزير الاستثمار وعائشة عبدالهادي وزيرة القوى العاملة، عرض العمال مشاكلهم وخوفهم على شركتهم من أي تغيير يصل إليه.

وبروح المحبة والألفة طرح العمال مشاكلهم ووجدت آذانا مصغية من المسؤولين وتم حل مشكلة إسكان العاملين بشركة الحديد والصلب بشكل نهائي تنفيذا لتعليمات الرئيس مبارك بتقديم الرعاية الكاملة لكل العمال، وكما سبق للرئيس مبارك أن أعلن عن عدم بي